ورقة بحثية مقدّمة لفعاليات الملتقى الدولي الأول حول:

"الاقتصاد الإسلامي، الواقع.. ورهانات المستقبل"

-المحور الأول: مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي-

نحو ترشيد منتجات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

إعـداد:

أ.د. صالح صالحي
Salahsalhi606@hotmail.com

د. عبد الحليم غربي
halimgherbi@yahoo.fr

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف/الجزائر

23-24 فيفري 2011

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بغرداية

تمهيــد

إن المعارك الفكرية بين الأمم أخطر من المعارك النووية! وخسائرها أفدح! لأنها تُبيد العقائد والمبادئ وتُحطِّم المقوِّمات الحضارية للمجتمعات المنهزمة، كما إن مكاسبها للمنتصرين أعظم لما يترتّب عنها من عولمة قسرية لخصوصيتهم الحضارية وتدويل لإيديولوجيتهم وتديينها!

والأمة التي تعيش متطفّلة على أفكار غيرها، ومقصِّرة في تثمين تراثها سرعان ما تتفكّك وتضمحل، كما إن تلك التي تعيش متقوقعة حول ذاتها ومنعزلة عن محيطها تتخلف وتُذل. وبالمقابل فإن الأمة التي تبني نفسها من خلال تقويم منجزاتها الفكرية، وانطلاقاً من التفاعل الإيجابي مع الإسهامات الهامة للفكر الإنساني سوف تتقدّم وتسُود.

إن العالم الإسلامي اليوم، بأمسّ الحاجة إلى فئة جادّة تتحرك في ساحات الفكر وتخصصاته المتنوعة، لا تلهيها القضايا الهامشية، ولا تثنيها المهاترات البينية، ولا تشغلها ردود الأفعال العاطفية الناجمة عن التدافع والصراع بغية إبراز البدائل التي تُسهم في إخراج المجتمعات الإسلامية من حالة الشرود الفكري والذهول الحضاري إلى وضع يُبرز مكانتها الحضارية، ويؤكّد مشاركتها الفكرية التي تُجسِّد مسؤوليتها العقائدية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض مسيرة البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي خلال العقود الأربعة الماضية؛ حيث إن الأبحاث والكتابات الصادرة بحاجة إلى أن نتوقف عندها اليوم بالدراسة والتأمّل والتحليل، وأن ننظر إليها بمنظور نقدي، انطلاقاً من واجب الإسهام في تقويم جهود البحث الاقتصادي والتمويلي الإسلامي لتطوير وترشيد تلك الجهود سعياً إلى الارتقاء بها على نحوٍ أفضل.

وسنعالج في هذه الورقة المحاور التالية:

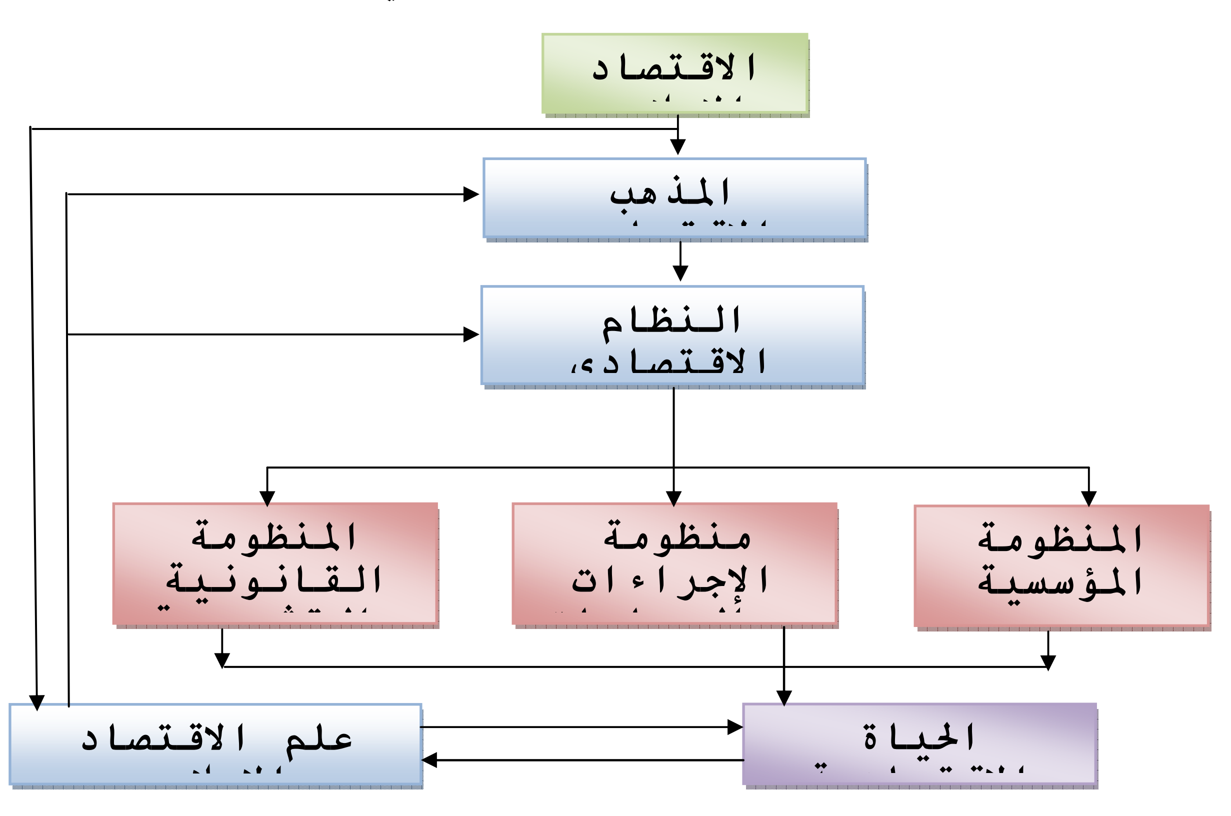
- **أولاً: مفهوم وطبيعة البحث في الاقتصاد الإسلامي؛**
- **ثانياً: تطور حجم ونوع بحوث الاقتصاد الإسلامي؛**
- **ثالثاً: رصد الاتجاهات البحثية في الاقتصاد الإسلامي؛**
- **رابعاً: تقويم المنهجية العلمية في الاقتصاد الإسلامي.**

أولاً: مفهوم وطبيعة البحث في الاقتصاد الإسلامي

أدى عدم الاتفاق على موضوع الاقتصاد الإسلامي إلى تشتّت الكتابات وعدم اتساقها؛ ومن ثمّ الاختلاف حول منهجية دراسته...

ويتطلّب من الباحث الاقتصادي الإسلامي أن يعرف في ذهنه نطاق بحثه، فهل هو يبحث في المذهب الاقتصادي الإسلامي أم في النظام الاقتصادي الإسلامي أم في علم الاقتصاد الإسلامي؟ لأن من خصائص الاقتصاد الإسلامي الجمع بين المذهب والنظام والعلم؛ ويمكن التعبير عن ذلك من خلال الشكل التالي:

شكل 1: طبيعة الاقتصاد الإسلامي



1- المذهب الاقتصادي الإسلامي

- مفهوم *المذهب الاقتصادي الإسلامي*: هو مجموعة المبادئ العامة والأصول الكبرى الإسلامية التي تضبط وتوجِّه مسار الحياة الاقتصادية المجتمعية، والتي تستمد من رؤية المجتمع للحياة وفلسفته في الوجود، وتصطبغ بقيمه وعقائده وثقافته وظروف تطوره، وعلى ضوئها يتحدّد دور الدولة، ووظيفة الملكية والنظرة للمال، وطبيعة الحرية الاقتصادية، وأشكال توزيع الثروة...

- *طبيعة المذهب الاقتصادي*: يتميز المذهب الاقتصادي بخصوصيته المجتمعية وطبيعته

الحضارية؛ فالمذهب الاقتصادي الذي ينظّم الحياة الاقتصادية في المجتمع الإسلامي يتميز عن ذلك الذي يحكم الحياة الاقتصادية في مجتمع غربي. كما يتميز المذهب الاقتصادي بثبات أصوله وإن اختلفت التكييفات والتطبيقات التنظيمية لتلك الأصول والمبادئ باختلاف الأوضاع وتباين الأحوال والظروف.

- *أصول المذهب الاقتصادي الإسلامي*:

- أصل الحرية الاقتصادية المرشدة بالضوابط المذهبية والموضوعية للاستثمار، الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع...؛
- أصل الملكيات المتعددة: الخاصة، العامة، الجماعية، التكافلية؛
- أصل تدخل الدولة في تنظيم وتوجيه الحياة الاقتصادية تخصيصاً وتوزيعاً؛
- أصل الدور الفعال لسوق المنافسة التعاونية؛
- أصل التخطيط التوجيهي للحياة الاقتصادية؛
- أصل التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة؛
- أصل تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي؛
- أصل تأمين وضمان حدّ الكفاية لأفراد المجتمع.

2- النظام الاقتصادي الإسلامي

- *تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي*: هو طريقة تنظيم المجتمع الإسلامي للحياة الاقتصادية تنظيماً يُجسِّد المذهب الاقتصادي الإسلامي من خلال إعمال أصوله الكبرى ومبادئه العامة في الواقع الاقتصادي الإسلامي في ظل مختلف مراحل تطور المجتمع وعلى ضوء حجم موارده وأشكال تحدياته، وفي ظل الأوضاع الداخلية السائدة، وطبيعة المستجدات في العلاقات الاقتصادية القطرية والإقليمية والدولية.

فهو إذن عبارة عن "الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لإحالة أصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مبادئ يعيش المجتمع في إطاره".

- *خصائص النظام الاقتصادي*: من واقع التعريف السابق للنظام الاقتصادي نلاحظ بأنه يتميز بالخصائص التالية:

- خاصية وضوح الملامح المميزة لخصوصية المجتمع الحضارية والثقافية، فمن خلال النظام الاقتصادي يمكن التمييز بين المجتمعات؛
- خاصية عدم حيادية النظام الاقتصادي واستحالة تعميمه على المجتمعات المتغايرة حضارياً في الجوانب المبدئية والمؤسسية؛
- خاصية المرونة الواسعة والتكيف مع مستجدات الحياة الاقتصادية والتغير النسبي من مرحلة إلى أخرى؛ لاستيعاب التطورات وتحسين وترقية دور المنظومة المؤسسية والإجرائية للنظام الاقتصادي الإسلامي؛
- خاصية الانسجام والتلاؤم مع المنظومة العقائدية والأخلاقية والقيمية والسلوكية المجتمعية، كشرط لنجاح النظام الاقتصادي وارتفاع درجة كفاءته التنظيمية للحياة الاقتصادية.

– *مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي*: يتكون النظام الاقتصادي الإسلامي من منظومة مؤسسية، ومنظومة إجرائية، ومنظومة تشريعية وقانونية.

- المنظومة المؤسسية: يتكون النظام الاقتصادي من مجموعة المؤسسات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي ومجموعة المؤسسات المكوِّنة للحياة الاقتصادية:
  - o المنظومة المؤسسية الخاصة بالنظام الاقتصادي الإسلامي: وتشمل مجموعة المؤسسات التي ترتبط بتطبيق المذهبية الاقتصادية الإسلامية وأهمها: مؤسسة الزكاة التضامنية، مؤسسة الأوقاف التكافلية، مؤسسة المشاركة المصرفية، مؤسسة التأمين التعاونية، مؤسسة الحسبة الرقابية؛
  - o المنظومة المؤسسية المكوِّنة للحياة الاقتصادية: وتشمل مجموعة المؤسسات الخاصة والعامة التي يتشكل منها النشاط الاقتصادي، والتي تعكس التطورات في الحياة الاقتصادية البشرية سواء كانت صناعية أو زراعية أو خدمية...؛ من حيث الحجم والنوع والتنظيم والاختصاص، وهي من الميادين التي يمكن الاستفادة منها في التجارب المختلفة للتطور الاقتصادي حتى بالنسبة للمجتمعات التي تختلف ثقافياً وحضارياً، بعد تكييفها وتطويعها لتنسجم مع المنظومة الكلية للنظام الاقتصادي الإسلامي.
- المنظومة الإجرائية: وتشمل مجموعة الإجراءات والتدابير والآليات والوسائل التي

تتضمنها السياسات الاقتصادية والتي تتخذها الدولة من أجل تنظيم وتأطير وتوجيه الحياة الاقتصادية، مع خصوصية المذهب الاقتصادي وطبيعة وخصائص النظام الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية، ومنها: الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسة النقدية والسياسية المالية، والسياسة التجارية، والسياسة التوزيعية وسائر السياسات الاقتصادية القطاعية، أو التنظيمية للحياة الاقتصادية في مرحلة معيّنة من تطور الاقتصاد الإسلامي في مجتمع من المجتمعات الإسلامية؛

- المنظومة التشريعية والقانونية: وتتمثل في مجموعة التشريعات والقوانين الاقتصادية والمكملة لها والتي تجسِّد إجراءات وتدابير السياسات الاقتصادية المتعددة بصوره تفصيلية دقيقة في الميدان التنفيذي العملي في إطار الوضوح والشفافية اللذين يزيلان الخلافات والمنازعات في الميدان الاقتصادي.

3- علم الاقتصاد الإسلامي

- *تعريف علم الاقتصاد الإسلامي*: تزخر كتب الاقتصاد بتعاريف متنوعة لعلم الاقتصاد، وضعها كتاب وباحثون تختلف أفكارهم ونزعاتهم وإيديولوجياتهم ومدارسهم، وتتباين ظروفهم الزمانية وأوضاعهم المكانية، ورغم صعوبة الحصول على مفهوم واحد وجامع بينهم إلا أنها جميعاً تتعرض بشكل أو بآخر لجانب من حقيقة هذا العلم، نوجز بعضاً منها فيما يلي[1]:

- علم الاقتصاد هو علم الثروة؛
- علم الاقتصاد هو علم دراسة سلوك الإنسان؛
- علم الاقتصاد هو علم الندرة؛
- علم الاقتصاد هو علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، وتفسير الحياة الاقتصادية.

نخلص إلى أن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية ومعرفة القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي الفردي والجماعي؛ من أجل التخصيص الأمثل للموارد المتاحة واستخدامها استخداماً رشيداً، يساعد على تلبية الحاجات الحقيقية المتنامية حاضراً ومستقبلاً لجميع أفراد المجتمع.

ويمكن أن نستنتج من هذا التعريف العناصر التالية:

- دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداث الحياة الاقتصادية؛
- معرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي؛
- ترشيد عمليتي التخصيص والاستخدام للموارد المتاحة؛
- المساعدة على إبراز البدائل الأقل كلفة من أجل تعظيم المصالح الحقيقية للمجتمع؛
- إبراز الحكمة الاقتصادية للأحكام الشرعية؛

ممّا سبق نرى بأن علم الاقتصاد الإسلامي: هو ذلك العلم الذي يتناول دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداث الحياة الاقتصادية في الاقتصادات الإسلامية من أجل معرفة واكتشاف القوانين التي تحكم حركية النشاط الاقتصادي المجتمعي الفردي والجماعي بغية ترشيد عمليتي التخصيص والاستخدام للموارد المتاحة في هذا الكون ولتلبية الحاجات الحقيقية المتنامية لجميع أفراد المجتمع الإسلامي.

– *مجالات البحث المتعلقة بعلم الاقتصاد الإسلامي*: يمكن تقسيم مجالات البحث الخاصة بعلم الاقتصاد الإسلامي إلى مجالين أساسيين هما[2]:

- الدراسات والأبحاث المتعلقة بالمذهب الاقتصادي الإسلامي، والنظام الاقتصادي الإسلامي، وتُعنى "بما يجب أن تكون عليه الحياة الاقتصادية وفق الإسلام، كما يوضِّح الحكمة الاقتصادية للأحكام الشرعية مستعيناً في ذلك بالتحليل الاقتصادي"؛
- الدراسات والأبحاث التي تدخل ضمن دائرة التحليل الاقتصادي للوقائع والظواهر الاقتصادية بالمجتمعات الإسلامية وغيرها "وتفسير ذلك ومعرفة أسبابه ونتائجه، كما يُعنى بصياغة السياسات والحلول الإسلامية للمشاكل الاقتصادية".

– *مواصفات الباحث في الاقتصاد الإسلامي*: ليس لأيّ شخص أن يزعم بأنه باحث في الاقتصاد الإسلامي؛ فلكل علم رجاله وباحثوه. والعلوم بوجه عام مرتبطة فيما بينها بارتباطات شتى؛ من بينها الوسيلة بالغاية، أو المقدمة بالنتيجة، وفي الغالبية العظمى من العلوم لا نجد علماً إلا وهو متوقف على غيره من العلوم بصورة أو بأخرى. ومعنى ذلك أن الباحث في أيّ علم عليه أن يكون ملمّاً إلماماً كافياً ببقية العلوم التي يتوقف عليها العلم الذي يبحث فيه. فإذا ما طبّقنا ذلك على علم الاقتصاد الإسلامي؛ فإننا نجد أن الصفات المطلوب توافرها في الباحث في الاقتصاد الإسلامي هي[3]:

- الإلمام الكافي بالعلوم الإسلامية؛ وبخاصة في علوم الفقه وأصوله، والحديث والتاريخ

الإسلامي؛ حتى يكون الباحث على بيِّنة من أمره في كل ما يتناوله في بحثه عالماً بالقواعد والأصول الإسلامية في المجال الاقتصادي من الناحية النظرية والعملية والتاريخية*؛

- الإلمام الكافي بعلم الاقتصاد الوضعي ونظمه وفروعه المختلفة؛ من حيث تاريخه ومدارسه ومذاهبه وطرائق البحث فيه وفرضياته ونظرياته وقوانينه عن طريق الدراسة المتخصصة؛ لأن الباحث يبحث في ظواهر اقتصادية، والبحث فيها له منهجه وطريقة بحثه ونظرياته التي لا يدركها إلا مَن درس دراسة اقتصادية موسَّعة ومتخصّصة؛
- توافر الملكة لدى الباحث التي تُمكّنه من دمج المعرفة الإسلامية بالمعرفة الاقتصادية الصحيحة؛ بحيث يتمكّن من الصياغة الدقيقة للموضوعات الاقتصادية من منظور إسلامي، وتوافر هذه الصفة أمر ضروري لا يُغني عنه الإلمام الكامل بالعلوم الشرعية ولا الإحاطة الكاملة بالعلوم الاقتصادية، فهذه الملكة وإمكانية الاستنباط والقدرة على التصور أمور ضرورية لا غنى عنها. وبقدر اكتمال هذه الصفات لدى الباحث بقدر تزايد إسهاماته الإيجابية في موضوعات الاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: تطور حجم ونوع بحوث الاقتصاد الإسلامي

1- التطور التاريخي لبحوث الاقتصاد الإسلامي

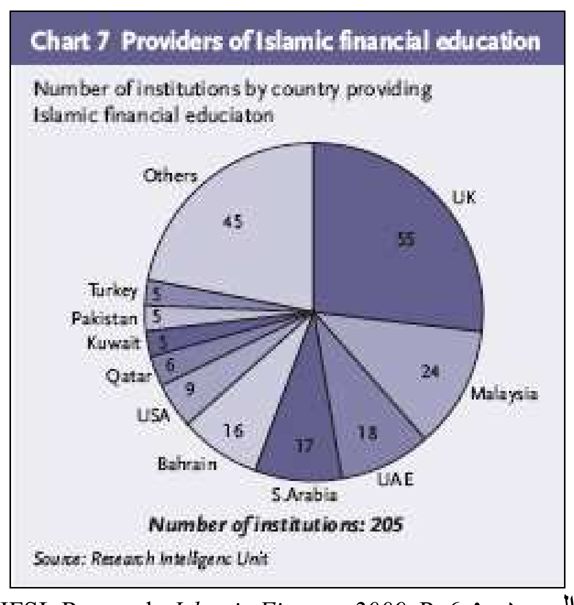
شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ظهور علم جديد، يجمع بين الدراسة الفقهية والاقتصادية، أطلق عليه الباحثون "علم الاقتصاد الإسلامي"، وكان ذلك بعد تنظيم المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في مكة المكرمة عام 1976؛ بحيث جاءت توصياته لتؤسِّس لفرع جديد من فروع علم الاقتصاد.

وتأسّست مراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي، ونتج عن ذلك العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي في أرقى جامعات العالم الغربي فضلاً عن العالم الإسلامي.

لقد ارتفع الطلب على الخدمات التعليمية والتدريبية المتعلقة بالتمويل الإسلامي؛ حيث

توجد عدة هيئات ومؤسسات ومعاهد وجامعات تُقدِّم تكويناً وتدريباً في التأمين والتمويل والبنوك الإسلامية، وتتصدَّر بريطانيا ذلك بوجود 55 مؤسسة تليها ماليزيا بـــ24 مؤسسة ثم الإمارات والسعودية والبحرين ما بين 16 و18 مؤسسة لكل منها، وفي الولايات المتحدة 9 مؤسسات مهتمة بالتمويل الإسلامي.

شكل 2: واقع المؤسسات التعليمية في التمويل الإسلامي



المصدر: IFSL Research, *Islamic Finance 2009*, P. 6

وبالرغم من التدريس الجامعي للاقتصاد الإسلامي من خلال أقسام متخصصة أو مقرَّرات لها أهمية نسبية متواضعة على مستوى جامعات العالم الإسلامي؛ فإن معظم هذه الجامعات أو جميعها في بعض الدول مازال يعرض المقرَّرات الاقتصادية التقليدية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- تلقي معظم أساتذة الاقتصاد في جامعات العالم الإسلامي تعليمهم الجامعي في جامعات غربية أو جامعات وطنية تعمل بمناهج في إطار الفلسفات الغربية؛
- مقاومة الاتجاهات التعليمية الإسلامية تحت ضغوط خارجية ومخاوف من هذه الاتجاهات وانعكاساتها السياسية؛
- غياب أو ضعف أو عدم اكتمال الإعداد لمقرَّرات الاقتصاد الإسلامي والمادة العلمية المناسبة فيها.

وإذا كان السببان الأول والثاني يرتبطان بعوامل خارجة عن سيطرة الباحثين

الاقتصاديين؛ فإن المسؤولية تقع عليهم فيما يخص السبب الثالث.

وتجدر الإشارة إلى وجود علاقة بين نمو المؤسسة المصرفية الإسلامية ونمو المؤسسة التعليمية في مجال الاقتصاد الإسلامي؛ حيث:

- إن استمرار نمو البنوك الإسلامية وتوسع استثماراتها، سوف يؤدي إلى استمرار نمو فرص العمل والوظائف بالنسبة للجامعيين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي؛
- إن إعداد الدارسين في مراحل تعليمية سابقة للجامعة، ثم تخريج أعداد متزايدة من الجامعيين الحاملين للفكر الاقتصادي الإسلامي؛ سوف يؤثر في آليات القرار الاقتصادي على المستويين الجزئي والكلي في المجتمعات الإسلامية على المدى الطويل.

2- التطور الكمي لبحوث الاقتصاد الإسلامي

قبل انعقاد المؤتمر العالمي الأول في الاقتصاد الإسلامي عام 1976، وباستثناء عدد قليل من الإشارات إلى بعض معالم الاقتصاد الإسلامي، لم يكن أحد يقرأ عن "الاقتصاد الإسلامي"؛ لكن بعد انعقاد هذا المؤتمر وإنشاء مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز وظهور البنوك الإسلامية؛ كثرت الكتابات حول الاقتصاد الإسلامي وأصبح يُدرّس في المؤسسات الجامعية، كما افتُتحت مراكز بحثية عديدة في العالم؛ الأمر الذي أدى إلى توالد الأبحاث والدراسات التي أصبح عددها في العقود الأربعة الماضية يفوق بكثير كل ما كُتِب عن الاقتصاد الإسلامي قبل ذلك.

لقد حقَّق البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي نمواً كبيراً خلال العقود الماضية، تمثَّل في عدد من الأبحاث والمؤلفات وتنوُّعها بلغات عالمية مختلفة وخصوصاً باللغتين العربية والإنجليزية. وكان للبنوك الإسلامية أثر بارز في إتاحة الفرصة للرجوع إلى فقه المعاملات المالية والاجتهاد في العمليات المصرفية المعاصرة؛ ولذلك كثرت البحوث والفتاوى والندوات والمؤتمرات في مجال الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية المعاصرة، وإصدار المجلات والنشرات والتقارير الاقتصادية والكتب والمؤلفات المتخصصة، وإنشاء كليات وأقسام الاقتصاد الإسلامي ومراكز بحثية متخصصة.

ويمكن الإشارة إلى تلك الجهود المسحية والببليوغرافية (الثبت) المصنِّفة للدراسات والكتابات الاقتصادية الإسلامية؛ ومنها:

- كتاب محمد نجاة الله صديقي(1981):

Muslim Economic Thinking: A survey of Literature

- كتاب محمد أكرم خان (1981–1983):

Islamic Economics: Annotated Sources in English and Urdu

- الكتاب الصادر عن المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (1993):

Annotated Listing of IRTI Publications

- ثبت المراجع العربية في التأمين التعاوني (2003): لخالد الحربي وفضل عبد الكريم؛
- دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي، دليلك إلى أكثر من 2.000 مرجع في مختلف فروع الاقتصاد الإسلامي (1990): لصالح صالحي؛ وقد تم تقسيم هذا الدليل إلى الفروع التالية:

جدول 1: فروع دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي وأهميتها النسبية

فــروع الاقتصـــاد الإسلامـــي	العدد	النسبة
الاقتصاد الإسلامي: المبادئ والمفاهيم والأساسيات	286	%13.72
الاقتصاد الإسلامي: دراسات نقدية للأنظمة والمذاهب الوضعية	67	%3.21
الاقتصاد الإسلامي: نظرية الملكية	39	%1.87
الاقتصاد الإسلامي: الملكيات الموقوفة أحكامها وتنظيمها	45	%2.16
الاقتصاد الإسلامي: توزيع الثروة وتحقيق العدالة والتعاون	87	%4.17
الاقتصاد الإسلامي: آلية توزيع الثروة بعد الوفاة	12	%0.57
المنهج الإسلامي للتنمية: مفاهيم وأساسيات	127	%6.09
المنهج الإسلامي للتنمية: اقتصاديات العالم الإسلامي	75	%3.6
الاقتصاد الإسلامي: الأساسيات الفكرية والتاريخ الاقتصادي الإسلامي	168	%8.06
الاقتصاد الإسلامي: المؤسسة الإسلامية للحسبة أو جهاز الرقابة	36	%1.73
الاقتصاد الإسلامي: النظام المصرفي: مفاهيم وأساسيات	325	%15.58
الاقتصاد الإسلامي: النظام المصرفي: دراسات نقدية للأنظمة الربوية	102	%4.89
الاقتصاد الإسلامي: النظام المالي: مفاهيم وأساسيات	121	%5.8
الاقتصاد الإسلامي: النظام المالي: الزكاة	59	%2.83
الاقتصاد الإسلامي: السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية	30	%1.44
الاقتصاد الإسلامي: النظام النقدي	54	%2.59
الاقتصاد الإسلامي: المحاسبة والتكاليف والأسعار وقضايا الاحتكار	85	%4.08
الاقتصاد الإسلامي: الوسائل الاستثمارية وأحكام الشركات ونظام المشروعات	93	%4.46
الاقتصاد الإسلامي: نظام وأساليب الاستغلال الزراعي	17	%0.82
الاقتصاد الإسلامي: المعاملات التجارية وتنظيم الأسواق	47	%2.25
الاقتصاد الإسلامي: نظام الإدارة والتخطيط والتسيير	96	%4.6
الاقتصاد الإسلامي: أحكام العمل وتنظيم العاملين	35	%1.68
الاقتصاد الإسلامي: نظام التأمين وأحكامه	79	%3.79
المجـــمـــــــــوع	**2.085**	**%100**

المصدر: راجع: صالح صالحي، دليل الباحث في الاقتصاد الإسلامي: دليلك إلى أكثر من 2.000 مرجع في مختلف فروع الاقتصاد الإسلامي"، جامعة سطيف، 1990، ص: 1-174.

وعلى الرغم من أنه ليس هناك مجال للمقارنة مع ما يُنتجه الفكر الاقتصادي الغربي كمياً؛ فإن نموّ المكتبة الاقتصادية الإسلامية يُمكّن الباحث من القيام بتحليل الأطر المعرفية التي تتحكم في هذه الإنتاجية؛ ومن ثمّ رصد الاتجاهات التي تنتج عنها.

وقد رأى أحد الباحثين[4] أن التنظير الذي حصل تحت اسم "الاقتصاد الإسلامي" خلال المرحلة الماضية لم يتم بشكل متوازن؛ حيث تطور البحث عبر خطوتي الترويج لإمكانية قيام علم يرتبط بالنشاط الاقتصادي على أسس إسلامية، والموضوعات الاقتصادية المتفرقة من منظور إسلامي. وإذا أدى ذلك إلى تطور كمي للمكتبة الاقتصادية الإسلامية؛ فإنّ الخطوة الخاصة بتنظيم هذا "العلم" عبر تجميع منهجي ومتناسق للموضوعات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي لم تتم بالشكل المرضي والكافي؛ مما ولّد مشكلات جوهرية لعل أهمها قضية منهجية البحث؛ أي الآليات التي تسمح بإنتاج فكر متفرد، لتصبح المشكلة المشتركة بين أدبيات الاقتصاد الإسلامي.

3- التطور النوعي لبحوث الاقتصاد الإسلامي

بالنظر إلى الإسهامات العلمية التي ظهرت خلال المرحلة الماضية؛ هناك بالفعل إسهامات ضعيفة علمياً دخلت في مصنفات الاقتصاد الإسلامي لأسباب عديدة؛ ولكن هناك إسهامات أخرى ظهرت في الاقتصاد الإسلامي تلتزم بأصول البحث العلمي السليم وتحترم ضوابطه وتُعدّ على درجة عالية من الإتقان العلمي، ولا يقل مستواها من جهة التحليل العلمي، وليس من جهة التوجه العقدي الذي لا يُقارَن، عن مستوى الإسهامات الاقتصادية الوضعية الحديثة[5].

وقد ناقش المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي بجدة عام 2008 القضايا المتعلقة بالبحث في الاقتصاد الإسلامي؛ ففي دراسة حول مدى إتباع البحث العلمي للخطوات النموذجية المتعارف عليها في إعداد البحوث العلمية، مثل: مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، منهج البحث، الدراسات السابقة، توصيف نموذج البحث ومتغيراته في حالة الأبحاث التطبيقية (القياسية)، النتائج والتوصيات، والهوامش والمراجع؛ فقد وُجِد أن **مستوى الإعداد البحثي** يتسم بالقصور في إطار المعايير السابقة؛ وذلك للاعتبارات التالية[6]:

- عدم التزام بعض الباحثين بالمعايير الحديثة، وبخاصة في مجال الدراسات الاقتصادية

والمالية؛

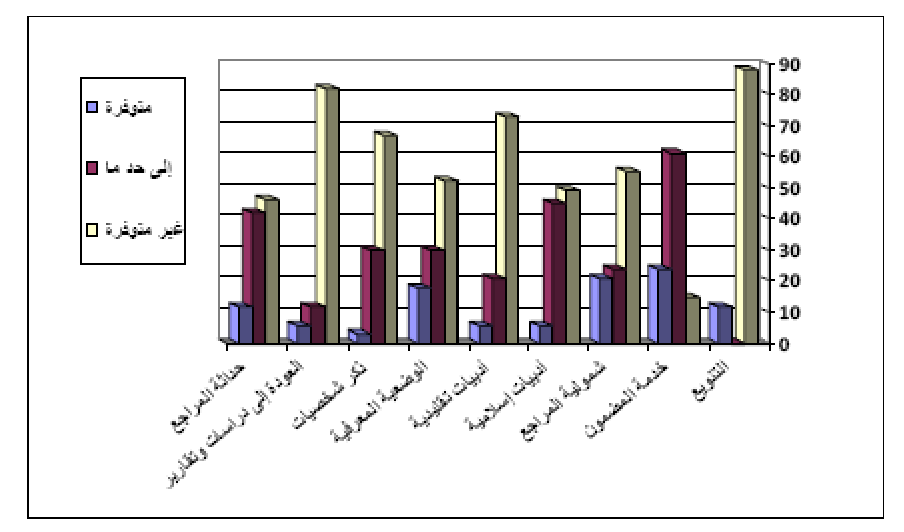
- ضعف الخلفية المنهجية البحثية لبعض الباحثين؛ من حيث المعايير المتعارف عليها في إعداد البحوث؛
- قصور في العملية التحكيمية من قِبل بعض المحكّمين؛ من حيث عدم التدقيق في توافر متطلبات المعايير النمطية في إعداد البحوث أو تجاهلها أو عدم الإلمام الكافي بها؛
- عدم التزام بعض مؤسسات البحث العلمي أو هيئات التحرير بتوافر المعايير النمطية في إعداد البحوث أو إلزام الباحثين بها؛ حتى وإن طلَب المحكّمون ذلك في ملاحظاتهم؛
- حداثة التجربة البحثية في مجال الاقتصاد الإسلامي مقارنة بالعلوم الأخرى، ورغبة بعض مؤسسات البحث أو هيئات تحرير المجلات العلمية المحكّمة في استقطاب الباحثين؛ مما يؤدي أحياناً إلى التغاضي عن شروط أو متطلبات الإعداد النمطي للبحوث.

ولم ترق معظم البحوث المدروسة في الاقتصاد الإسلامي إلى المستوى المتقدم من معايير الأصالة المتفق عليها؛ من حيث الإضافة إلى أدبيات الموضوع، سواء فيما يتعلق بجدية موضوع البحث أو أسلوب التناول أو المنهجية أو استنباط حلول جديدة للمشكلات المعاصرة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، كما لم تتضمن اقتراحات أو إرشادات حول رؤية الباحثين لمدى إسهام نتائج هذه الأبحاث في استشراف أبحاث مستقبلية انطلاقاً من معطيات هذه النتائج؛ سواء من حيث المنهجية أو النماذج المستخدمة أو نوعية البيانات أو غيرها من العناصر البحثية.

وتوصّلت إحدى الدراسات حول عيّنة من أبحاث الاقتصاد الإسلامي التي تناولت الأزمة المالية العالمية؛ بأن معظم المعالجات المرصودة لم تتوافر فيها الخصائص المنهجية العامة المتعلقة بحداثة المراجع وصلتها المباشرة بموضوع البحث أو الاستفادة من معطيات التقارير والدراسات الهامة التي أصدرتها المؤسسات الدولية الهامة بشأن الأزمة؛ على النحو الذي يُوضِّحه الشكل التالي:

شكل 3:

مدى توافر خصائص البحث العلمي في معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية



المصدر: أحمد بلوافي وعبد الرزاق بلعباس، "**معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية**"، *في المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي*، جامعة العلوم الإسلامية العالمية والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمّان، 1-2/12/2010، ص: 5.

ويرى أحد الباحثين[7] بأن أغلب ما يُنشر عن الاقتصاد الإسلامي هو بالعربية والإنجليزية، وتُعتبر المنشورات بالإنجليزية ذات نوعية أعلى نظراً للكفاءة العلمية العالية التي يتمتع بها مَن يملك التواصل باللغات الغربية؛ **فالكتابات باللغة الإنجليزية في الاقتصاد الإسلامي هي أكثر تقدماً وأعمق تحليلاً** والكتابات المتوافرة بلغات العالم الإسلامي قد تكون كثيرة ومتنوعة ولكن نوعيتها متردية.

ورأت إحدى الدراسات[8] أن الفقهاء والاقتصاديين تعاونوا في مجال النظام الاقتصادي والنقود والبنوك والمالية العامة، كما تعاونوا من خلال المَجمَع الفقهي الإسلامي بجدة على الفتوى في الوقائع المعاصرة؛ غير أن هناك فجوة بحثية في **مجال العلوم الاقتصادية التطبيقية؛** حيث إن "ما يجب البحث فيه مستقبلاً هو الاقتصاد الرياضي والاقتصاد القياسي وعدم البقاء ضمن الاقتصاد الوصفي؛ بغية تقديم وتطوير نموذج اقتصاد إسلامي يساير حاجات الناس ويلبي احتياجاتهم الحالية والمستقبلية بأسلوب منهجي وموضوعي"[9].

شكل 4: توجيه البحوث إلى علوم الاقتصاد الإسلامي التطبيقية

النظرية الرياضية
الإحصاء الرياضي
النظرية الإحصائية
الاقتصاد القياسي
الاقتصاد الرياضي
الإحصاء الاقتصادي
النظرية الاقتصادية

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص: 45.

ثالثاً: رصد الاتجاهات البحثية في الاقتصاد الإسلامي

1- توجّه الموضوعات البحثية في الاقتصاد الإسلامي

من خلال التأمل في الموضوعات التي تناولتها بحوث الاقتصاد الإسلامي، يمكن حصرها في ثلاثة مجالات رئيسة، هي[10]:

- **النظام الاقتصادي**: ويشمل عدة جوانب هي:

- *الموضوعات الاقتصادية*: بحثت أدبيات الاقتصاد الإسلامي في الموضوعات والقضايا الاقتصادية المتعلقة بالزكاة والربا والنفقات والإيرادات، كما بحثت في الأحكام الشرعية للمعاملات والعقود المالية بشكلها المعاصر، كصيغ البيوع الحديثة وأحكام الإجارة والوكالة والكفالة والرهن والوديعة. ومع أن هذه الموضوعات يمكن دراستها من خلال فقه المعاملات؛ إلا أن الاقتصاد الإسلامي يستخدم النظرية والأدوات التحليلية الاقتصادية والواقع الاقتصادي لتحليل وفهم هذه الموضوعات، ومن ثمّ التوصل إلى الحكم الشرعي المناسب؛
- *المستجدات الاقتصادية*: بحثت أدبيات الاقتصاد الإسلامي في الأدوات والصيغ المالية والنقدية المعاصرة، مثل: الأسهم والسندات والسوق المالية، والتأمين التجاري،

وبطاقات الائتمان...، وهذه الموضوعات تتطلب أيضا إحاطة وافية بعلم الاقتصاد وأدواته التحليلية، إضافة إلى فقه المعاملات؛

- *إظهار حكمة الوجوب أو التحريم لبعض الموضوعات الاقتصادية*: من خلال البحث في الآثار الإيجابية أو السلبية، مثل: حكمة تحريم الربا، حكمة توزيع الميراث، حكمة فرضية الزكاة، حكمة مشروعية الأوقاف...؛
- *دراسة الأسلوب الإسلامي لتحقيق رفاهية الإنسان باستخدام القوانين والنظريات والسياسات الاقتصادية في ضوء الضوابط الشرعية والقيم الإسلامية*: وُجدت دراسات وبحوث عديدة في هذا المجال، مثل: دراسات سلوك المستهلك وقوانين المنفعة، سلوك المنتج وقوانين الغلة، نظريات الثمن، الأجور، الربح، نظريات الفائدة، نظريات التنمية...

– **السياسات الاقتصادية:** وتشمل:

- *الحلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية*: يُقدِّم الاقتصاد الإسلامي الحلول الإسلامية للأزمات والمشكلات الاقتصادية، مثل: التضخم والكساد والبطالة، مشكلة الغذاء، مشكلة الطاقة، الأزمة النقدية...؛
- *كيفية تطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية*: يتولى الاقتصاد الإسلامي البحث عن أفضل الوسائل والسياسات لتطبيق الأحكام الشرعية الاقتصادية، من خلال وضع مشروعات عمل أو صياغة قوانين لتطبيق فريضة الزكاة، أو إدارة اقتصاد لاربوي، أو تطبيق أحكام الوقف أو الحسبة في العصر الحاضر...

– **الفكر والتراث الاقتصادي الإسلامي:** وذلك من خلال الكشف عن الأفكار الاقتصادية لدى أئمة المسلمين، أو إعادة صياغة التاريخ الاقتصادي الإسلامي، والاستفادة منه في خدمة الواقع الاقتصادي الذي تعيشه الأمة الإسلامية.

وبالرجوع إلى قوائم المراجع المتاحة عن الاقتصاد الإسلامي؛ فإنها تؤكد على أن أكبر كمٍّ من الأبحاث تناول خلال المرحلة الماضية موضوعات الفائدة وربويتها، والبنوك الإسلامية ثم الزكاة، ويلي ذلك أبحاث التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي والظاهرة التضخمية؛ الأمر الذي يعني أن مسيرة البحث في الاقتصاد الإسلامي قد تفاعلت مع

المشكلات الواقعية في معظم دول العالم الإسلامي النامية[11].

لقد توصلت إحدى الدراسات[12] حول عيِّنة من الأبحاث المحكَّمة والمنشورة من قِبل مراكز ومعاهد بحثية إلى أن الموضوعات المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي استحوذت على غالبية مواضيع الأبحاث المدروسة؛ مما يعكس الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع بالنسبة للقضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية.

وأشارت ذات الدراسة إلى تواضع الجهد البحثي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواكبة القضايا الاقتصادية المعاصرة للمجتمعات الإسلامية. ومن أهم هذه القضايا:

- أدوات التمويل الإسلامية الحديثة وتحليل مخاطرها؛
- السوق المالية الإسلامية وتنظيمها؛
- المشكلات التطبيقية في أعمال البنوك الإسلامية المعاصرة؛
- مشكلات الرقابة الشرعية والإشراف على البنوك الإسلامية؛
- تأثيرات العولمة الاقتصادية وتحرير الخدمات المالية ضمن منظمة التجارة العالمية؛
- العلاقة بين الملكية والإدارة (الحوْكمة) في المؤسسات المالية الإسلامية؛
- قضايا التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية؛
- الإصلاحات الاقتصادية في الدول الإسلامية؛
- دور الزكاة والوقف في التنمية الاقتصادية الشاملة في الدول الإسلامية؛
- مكافحة الفقر والبطالة والتضخم في الدول الإسلامية؛
- الدين العام في الدول الإسلامية وتأثيراته وطرق معالجتها.

ولعلّ ذلك يرجع إلى حداثة التجربة التطبيقية للمفاهيم المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي مثل: الأسواق المالية وأدوات التمويل الإسلامي ومؤشرات أداء البنوك الإسلامية، مما يعني عدم توافر بيانات تاريخية كافية للاعتماد عليها في إجراء الدراسات التطبيقية أو عدم توافر أدبيات حديثة كافية حول تجربة تطبيقات المفاهيم الإسلامية الحديثة في التمويل أو الاستثمار أو غيرها من القضايا المعاصرة ذات الأولوية بالنسبة للتنمية الاقتصادية والمالية للمجتمعات الإسلامية.

كما إن معظم الأبحاث المدروسة مازالت قاصرة عن مواكبة التطورات الحديثة في

أدبيات مواضيع الأبحاث؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- قلة المنشور من المراجع والدراسات السابقة عن الموضوع؛
- عدم إطلاع الباحثين على مستجدات البحث في الموضوع أو عدم تحريهم الكافي عن ذلك؛
- طبيعة بعض الأبحاث لا توفر للباحث مراجع أو أدبيات حديثة مثل: تاريخ الفكر في مجال الاقتصاد الإسلامي أو تاريخ بعض المفاهيم الاقتصادية الإسلامية كالوقف وغيرها؛
- عدم إلمام بعض الباحثين بأكثر من لغة؛ مما يؤدي إلى تفويت الفرصة عليهم في الإطلاع على المستجدات الحديثة في الدراسات والأبحاث باللغات الأخرى.

وفي الوقت الحاضر بدأت حاجة علم الاقتصاد الإسلامي "تتزايد لبناء أسس متفق عليها لمنهج البحث، لمنع عشوائية الجهود المبذولة أو تعارضها، وليس غريباً أن يبدأ الحديث عن منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي متأخراً عن بحث مسائل العلم نفسه؛ لأن هذا هو حال العلوم كلها؛ حيث إن البحث في مناهج العلوم يبدأ متأخِّراً عن بحث مسائل العلوم نفسها. فإذا ما انحازت هذه المسائل إلى بعضها وتقرَّرت كعلم مستقل؛ بدأ البحث حينئذٍ عن أصول هذا العلم ومبادئه وموضوعه وطرق البحث فيه"[13].

وقد قامت إحدى الدراسات[14] بتحديد ستة موضوعات بحثية ذات أولوية خلال الفترة القادمة؛ وذلك على النحو التالي:

- إسهامات الفكر الاقتصادي للمسلمين خلال 500 سنة الأولى من تاريخ الإسلام؛
- دراسات تتعلق بتأثير الإسلام على سلوك الأفراد في مناطق مختلفة خلال العقود المتأخرة الماضية؛
- إعداد المناهج والخطوط العريضة للمواد التدريسية في مؤسسات تدريس الاقتصاد من منظور إسلامي؛
- دراسة أدوات المالية الإسلامية التي تُسهم في زيادة المديونية؛
- دراسة السياسات النقدية في إيران والسودان؛
- دراسة الفقر وسياسات القضاء عليه أو التخفيف منه.

2- توجّه الموضوعات البحثية في الفائدة الربوية

لقد قام الباحثون في الاقتصاد الإسلامي بدراسات لا حصر لها تناولت الآثار الخطيرة

للرِّبا على كافة المجتمعات، كما قدّموا بدائل عديدة للأساليب الربوية، وهكذا يمكن القول: "إن كافة المزاعم الاقتصادية حول ضرورة الفائدة (الرِّبا) لاقتصاد حديث قد تم تبديدها على المستوى التحليلي... وهذا يُشكِّل في ذاته مفارقة كبيرة للوضع الذي كنا عليه قبل ثلاثة عقود من الزمن؛ حيث كان تحريم الإسلام للربا (الفائدة) يكاد يبدو لكثير من المثقفين، حتى من المسلمين، فكرة مستحيلة التطبيق"[15].

والحقيقة أن المناقشات حول الفائدة الربوية قبل السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها انقسمت إلى اتجاهين رئيسين:

- *الاتجاه الأول*: وقفت أبحاث هذا الاتجاه بشدة أمام أيّ مبرِّرات للفائدة الربوية؛
- *الاتجاه الثاني*: حاولت أبحاث هذا الاتجاه إيجاد مبرِّرات للفائدة المصرفية، وإثبات الموضوع بالمنطق الاقتصادي البحت على أن نظام الفائدة ضروري للمصلحة الاقتصادية، وأن التخلي عنه سوف يسبب مزيداً من التخلف والمشكلات الاقتصادية.

وكردّ فعل لهذا الاتجاه الثاني، ظهرت كتابات قوية تستند إلى الحجج الشرعية المحرِّمة للفائدة، وتُبيِّن بالمنطق الاقتصادي خطأ مناقشات الاقتصاديين الذين يدّعون أن المصلحة العامة لا تتحقق إلا بها؛ حيث أثبتت أن نظام الإقراض بالفائدة متحيز في توزيع الموارد التمويلية إلى أصحاب الملاءة المالية ويعمل في غير صالح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم يسيء بصفة مستمرة إلى توزيع الدخل الوطني.

ولعل معالجة إشكالية الرِّبا والفائدة تكون من خلال الإجراءات البحثية التالية[16]:

- التأكيد على صحة الدراسات الاقتصادية الإسلامية المتعمقة التي تثبت بالحجة النظرية والأدلة الفقهية تطابق الفائدة مع الربا، وعدم جدوى نظامها لتنمية الإنتاج وللتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية والدخول والثروات؛ وذلك بإعادة نشر هذه الدراسات؛
- التأكيد على صحة هذه الدراسات بأبحاث جديدة تطبيقية تستند إلى إحصاءات وبيانات واقعية؛
- القيام بأبحاث للتأكيد على أن بدائل التمويل الشرعية يمكن تطويرها وزيادة فاعليتها، وأنه يمكن الاعتماد عليها لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية والدخول والثروات في المجتمع على نحوٍ أفضل تجاه التنمية الاقتصادية.

لقد افتتحت بعض البنوك التقليدية فروعاً لاربوية ضمن أعمالها المصرفية، ودون اعتبار للأسباب النفعية وراء تأسيس هذه الفروع في بنوك ربوية؛ فإن لهذا المثال أهمية قصوى في إبراز نتائج المنهجية التجزيئية التي تجعل من الاقتصاد الإسلامي مجرد مواضيع يمكن التعامل معها بشكل منفرد، وفي هذا الاتجاه يقع تناول قضية الربا. فيقدَّمُ الاقتصاد الإسلامي على أنه "اقتصاد لاربوي"؛ حيث يعطى المفهوم الاصطلاحي (الزيادة والنماء) فالشرعي (كل زيادة مرتبطة بدين) ثم نوعيه (ربا الفضل وربا النسيئة) وأخيراً يتم شرح آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني (يقلص الاستثمار، يُسهم في زيادة التضخم، يزيد من اللاعدالة الاجتماعية...)[17].

3- توجّه الموضوعات البحثية في التمويل الإسلامي

عملت الإسهامات الأولى في موضوع التمويل الإسلامي على وضع الملامح العامة لنظام مصرفي لا يتعامل بالفائدة أخذاً و/أو إعطاءً. وتطورت بعد ذلك في مجال أكثر تحديداً هو إقامة نموذج لبنك إسلامي يعتمد في تعبئة موارده التمويلية وفي توظيفها على وسائل قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، في إطار استبعاد الفائدة تماماً.

واتجهت الأعمال المقدَّمة إلى بحث كيفية تحديث وتطوير وسائل التمويل الإسلامية التقليدية حتى تُلائم الأعمال المصرفية الإسلامية، وفي إطار البحث تم ما يلي[18]:

- إجازة الشركة المساهمة محدودة المسؤولية في إطار عقد المشاركة الإسلامي، وهو الأمر الذي أتاح قيام البنوك الإسلامية في إطار القوانين المعاصرة للشركات؛
- إجازة المضاربة المشتركة حتى يتمكن أصحاب الأموال من وضع أموالهم لدى البنك الإسلامي فتجتمع في وعاء واحد ويستخدمها وفقاً لما يراه مناسباً في الأنشطة المختلفة، وقد ساعد هذا التطور في تعبئة موارد تمويلية متزايدة بشكل مستمر لدى البنوك الإسلامية؛
- تم تطوير عقد المرابحة من صورته التقليدية إلى ما يسمى بـــ"المرابحة للآمر بالشراء" التي سمحت بإدخال صيغ البيوع الآجلة في عقود كانت في أصلها عقود بيع فوري، وقد حازت هذه الصيغة قبولاً لدى الإدارات المصرفية بالبنوك الإسلامية لسهولة تنفيذها، لكنها تعرّضت لانتقادات من قِبل الفقهاء والاقتصاديين.

والحقيقة أن الفكر الاقتصادي الإسلامي في مجال التمويل لا يزال في حاجة ماسة إلى تطوير كبير، ويرجع هذا إلى عدم فهم جوهر التمويل المصرفي الإسلامي من قِبل الهيئات

الإدارية والعاملين في هذه البنوك، كما يرجع أيضاً إلى عدم القدرة على تجديد وسائل التمويل الإسلامية أو ابتكار الجديد منها في إطار الشريعة الإسلامية. والمسؤولية هنا تقع على الاقتصاديين المتخصصين في النقود والبنوك والتمويل.

وقد اتجهت بعض الأعمال المقدَّمة في التمويل الإسلامي[19] إلى ضرورة القيام بتطوير مستمر في أدوات التمويل الإسلامية المستخدمة لدى البنوك؛ وذلك حتى يمكن استخدامها بشكل أكثر مرونة وكفاءة في مقابلة المنافسة الشديدة من البنوك التقليدية، وهناك إسهامات جديدة في مجال تطوير عقد المضاربة حتى يصبح فاعلاً في توظيف الأموال وليس فقط في تجميعها لدى البنوك الإسلامية.

4- توجّه الموضوعات البحثية في البنوك الإسلامية

رأى أحد الباحثين بأن "الموضوعات التي حظيت بالقدر الأكبر من الاهتمام هي النقود والبنوك والمالية العامة الإسلامية (...). لقد انصب اهتمام الكتابات الحالية -بصورة أساسية- على تفصيل وإيضاح الأساليب المختلفة التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية. وقد يكون هذا الأمر هو المسؤول عن الانطباع الخاطئ بأن الاختلاف الأساسي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي يكمُن في آلية عمل الوساطة المالية. وقد لا يكون بالإمكان التخلّص من هذا الانطباع الخاطئ بدون أن يتم إحراز تقدم نظري كبير في مجال الاقتصاد الجزئي والكلي"[20].

ويمكن تقسيم الدراسات العلمية في موضوع البنوك الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين:

- *المجموعة الأولى*: تطرّقت إلى الجانب المفاهيمي للبنك غير المعتمد على سعر الفائدة، والطرق النظرية في تطبيق الصيغ الإسلامية المصرفية؛
- *المجموعة الثانية*: اهتمت بالدراسات الميدانية.

ومن الملاحظ على هذه الدراسات ما يلي[21]:

- شكّلت دراسات تعليمية أكثر منها بحثية؛
- هناك مجال معتبر للدراسات الفقهية ودراسات الإطار الشرعي للبنوك الإسلامية على حساب الدراسات المصرفية؛
- الاهتمام بعرض تجارب وتطبيقات الصيغ الإسلامية وتجارب البنوك الإسلامية في عدة

دول، دون الدخول في اجتهادات علمية عميقة لتطويرها؛

- غياب الدراسات التي تبحث في النواحي الفقهية مقرونة بتطور نظام الصيرفة العالمية؛
- قلة الدراسات التي تركّز أساساً على تطوير وتطبيق الصيغ علمياً وعملياً واستحداث صيغ جديدة؛
- عدم اعتماد الدراسات على مناهج الاقتصاد القياسي والكمي إلا القليل منها؛
- إهمال الدراسات التي تربط عمل النظام المصرفي الإسلامي بتطورات الصيرفة العالمية وتحديات العولمة المالية؛
- هناك عدم اهتمام بالدراسات التي تهتم بكيفية استغلال التمويل الإسلامي في معالجة قضية الفقر، عدا اجتهادات فردية؛
- غياب الدراسات المتعلقة بتطوير هيكلة النظام المصرفي الإسلامي الحالي.

رابعاً: تقويم المنهجية العلمية في الاقتصاد الإسلامي

1- الاستخدام المنهجي في بحوث الاقتصاد الإسلامي

في إطار منهجية البحث العلمي لجأ الباحثون في الاقتصاد الإسلامي في الفترة السابقة لسبعينيات القرن العشرين إلى **منهج الاستنباط** *Deduction*، فلم يكن هناك مجال متصورَّ **للاستقراء** *Induction* لدى الباحثين طالما كانت الساحة خالية من تجربة اقتصادية إسلامية.

والحقيقة أن المسيرة العلمية للاقتصاد الإسلامي في بدايتها كانت في أشدّ الحاجة إلى مثل هذه الأبحاث النظرية؛ لكن الظروف تغيرت منذ السبعينيات من القرن الماضي وذلك بقيام البنوك الإسلامية. وهكذا وُجِدت "التجربة" وأصبح هناك فرصة لتقويمها من خلال أبحاث تعتمد على جمع ملاحظات علمية عنها، وتكوين فروض علمية على أساسها واختبارها؛ مما قد يساعد على التوسّع في التجربة وانتشارها على مستوى العالم الإسلامي وخارجه.

لكن معظم البحث في مجال البنوك الإسلامية ظل معتمداً على الاستنباط وليس على استقراء الواقع بسبب قلة البيانات الإحصائية وندرة المعلومات الدقيقة المتاحة للباحثين؛ فالبنوك الإسلامية لا تنشر إلا بيانات رسمية مقتضبة عن نشاطها على نحوٍ مقصود أو غير مقصود[22].

ولقد توصلت إحدى الدراسات المهتمة بخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي

إلى أن الأنواع الرئيسة لمنهج البحث المستنبطة من الأبحاث المختارة في العيِّنة كانت كالتالي:

جدول 2: تحليل نوع المنهج في عيّنة من أبحاث الاقتصاد الإسلامي

نوع المنهج	التكرار	النسبة
تحليل وصفي	169	%69
تحليل رياضي	47	%19.2
إحصاء وصفي	15	%6.1
تاريخي وصفي	10	%4.1
إحصاء قياسي	4	%1.6
المجموع	**245**	**%100**

المصدر: راجع: أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، مرجع سابق، ص: 394.

يبيِّن الجدول السابق أن **المنهج الوصفي** استحوذ على 69% من خصائص المنهجية للأبحاث المدروسة، يليها بفارق ملحوظ **المنهج الرياضي ثم الإحصاء الوصفي فالقياسي**. وهذه النتيجة تشير إلى أن التحليل الوصفي لا يزال هو الغالب في هيكل منهجية البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي على حساب الدراسات التطبيقية والقياسية.

وخلال العقود الزمنية السابقة وجد البحث العلمي نفسه منشغلاً بإبراز خصائص الاقتصاد الإسلامي وتميُّزه عن الأنظمة الاقتصادية السائدة؛ بحيث أن أغلب تلك الكتابات لم تأخذ في اعتبارها منهجية التطبيق، أو التخطيط العملي لتأسيس عمل معرفي إسلامي يأخذ في حسبانه شروط الواقع في إطار خطة منهجية مدروسة، وإنما كانت تنطلق من مقصد آخر، هو الردّ على مقولات الاتجاهات المختلفة فكرياً ومرجعياً في عدم إمكانية أن يكون للمرجعية الإسلامية رؤية أو نظرية في مجال الاقتصاد والبنوك بشكل خاص، بعد أن أخذت المجتمعات في العالم العربي والإسلامي بالأطروحة الغربية في صياغة البنوك ونظمها وآلياتها وقوانينها.

ولهذا "غلب على تلك الكتابات **المنهج الاحتجاجي والنظري المقارن** الذي يأخذ بالعموميات على حساب التفصيل، وبالإجمال على حساب التبيين، وبالمطلقات على حساب التقييد، أو بالكليات على حساب الجزئيات، وبالثوابت على حساب الأولويات والمتغيرات، وبالردود على حساب البدائل، وبالتنظير على حساب التطبيقات..."[23]؛ وقد أخذت كتابات الفترة السابقة ثلاثة اتجاهات هي:

- المقارنات التي تضع تلخيصاً واسعاً للنظام الاقتصادي الإسلامي تجاه الرأسمالية والاشتراكية؛
- انتقادات النظم والفلسفات الاقتصادية غير الإسلامية؛
- بعض الشروح حول إحدى المسائل الاقتصادية؛ مثل: الرِّبا والفائدة وما يتصل بذلك.

والحقيقة أن ما كُتب في هذه الجوانب يُعتبر كافياً، وقد حان الوقت للتعمّق في النظام الاقتصادي الإسلامي، وفهم خصائصه ومنحه صياغة حديثة؛ غير أنه لم يحدث تغيُّراً نوعياً في الكتابات الاقتصادية والمصرفية الإسلامية، وبقيت الملاحظات ذاتها تتكرر على كثير مما كُتب وصدر في هذا المجال؛ باستثناء عدد قليل من الكتابات التي كانت جادّة ونوعية وتتميز بالجمع بين المعرفة العلمية والخبرة العملية.

ولعل تجارب البنوك الإسلامية التي حققت نجاحات على درجة كبيرة من الأهمية، يُفترض منها أن تنتقل بالكتابات الاقتصادية الإسلامية الجديدة من السجال الاحتجاجي الذي شغل حيِّزاً كبيراً، ولعدة عقود زمنية، في اهتمامات وانشغالات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، إلى وضعية أخرى من التنظير تتناسب ومستويات هذا التطور الهام، لا أن تستمر في اجترار الأفكار وإعادتها من وقت لآخر، وتكتفي بإبراز عيوب الأنظمة الاقتصادية السائدة في العالم ومقارنتها مع النظام الاقتصادي الإسلامي.

2- الضبط المصطلحي في بحوث الاقتصاد الإسلامي

إذا كان الباحثون عبَّروا في مواضع كثيرة بأنه: "لا مشاحة في الاصطلاح"؛ فإن المرحلة البحثية الراهنة تستدعي تأصيل وضبط ومراجعة بعض المصطلحات المتداولة؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- قلّما يُذكر بوضوح بيان المصطلحات الأولية وتحديد معانيها بدقة، كـ"علم الاقتصاد" و"المذهب الاقتصادي" و"النظام الاقتصادي" وعلاقة كل منها بالآخرين[24]؛
- كان مصطلح المضاربة معروفا في عمل اقتصادي مبني على الشركة، وبقي كذلك في الإسلام وأخذت به أوربا باسم *Commenda*؛ لكن معظم القواميس المصطلحية المعاصرة اكتفت بذكر معنى المضاربة في سوق الأسهم ولم تذكر استعماله ومعناه في الاقتصاد بصفة عامة، وفي الاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة؛ "فعلينا أن نصحح هذا الخطأ المصطلحي،

وينبغي لنا أن نرفض استعمال لفظ المضاربة لترجمة *Speculation*" [25]؛

- إعادة النظر في تسمية الودائع في البنوك الإسلامية؛ لأن تسميتها ودائع قد يكون له ما يُبرِّره في البنوك التقليدية، وهو أن البنك يضمن ردها، كما يضمن الوديع ردّ الوديعة، لكن تسميتها ودائع في البنوك الإسلامية ما هو إلا من باب مقابلة اللفظ باللفظ، والحفاظ على المصطلح نفسه ولو تغيّر المضمون[26].

وقد صَدر خلال الفترة الماضية "معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء" (نزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 1996) و"دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية" (عز الدين التوني وآخرون، بيت التمويل الكويتي، ط1، 1992)[27]. وتجدر الإشارة إلى أهمية صناعة المعاجم في مجال المصطلحات الفقهية الاقتصادية؛ وذلك للاعتبارات التالية:

- إن مجال علم الاقتصاد الإسلامي جمع فئة الاقتصاديين التي تحتاج إلى وسيط يُقرِّب إليهم المعاني الفقهية، وفئة الفقهاء التي تعوزهم اللغة الاقتصادية؛
- تطوُّر أسلوب الكتابة في الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية، من تناول العموميات إلى التفصيلات التي تتطلب إلماماً دقيقاً بالمصطلحات والمعاني؛
- إسهام الاقتصاد الإسلامي في إدماج مصطلحات جديدة في الأدب الاقتصادي، والتحقق من استخدام بعض الألفاظ، وتحسين المستوى اللغوي للكتابات الاقتصادية.

إن البحث في التطور المصطلحي في مجال الاقتصاد الإسلامي "مازال في حاجة إلى جهود كبيرة ولاسيما على مستوى الترجمة عن اللغات الأخرى، والاجتهاد في توليد مصطلحات جديدة تستوعب التطور الواقعي السريع للحياة الاقتصادية"[28].

3- التأصيل النظري في بحوث الاقتصاد الإسلامي

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي؛ إلا أن الكتابات عن النظرية الاقتصادية الإسلامية كانت معظمها تفتقر للأصالة[29]، وقد تجلى ذلك في الاختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي، وهل هو علم وضعي أو علم قيمي؟ وهل الوساطة المالية في الاقتصاد الإسلامي لها علاقة بالمتاجرة الحقيقية؟... كما كانت الكتابات عن التحليل والنظرية الاقتصادية الإسلامية ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكينزية في التحليل الكلي، مع إدخال بعض التعديلات في مسمى بعض المتغيرات مثل: الربح

بدل سعر الفائدة، والزكاة بدل الضريبة!

إن الاقتصاد الإسلامي لم يصل بعد إلى مرحلة تأطير القيم؛ بينما قام الاقتصاد التقليدي بتأطير ذلك، من خلال الفرضيات، مثل: فرضية المنفعة وتعظيم الربح، عبر منهج تحليلي معيّن: استنباطي، استقرائي، ثم استخراج النتائج.

ويمكن ردّ المعوقات النظرية للبحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي إلى المستويات التالية[30]:

- *أزمة على مستوى المنهج*: وذلك بتبني المنحى التشطيري عبر تناول الاقتصاد الإسلامي بشكل مجزّء، وغياب التوجه الفعلي لبناء نظرية كلية تسمح بلمّ عناصر النشاط الاقتصادي من خلال وحدة منهجية. ولقد فسَّر العديد من المهتمين هذا العائق عبر مسيرة البحث نفسها بحكم حداثة الاقتصاد الإسلامي "كاختصاص فكري" من ناحية؛ وافتقاده إلى جزء هام من جانب تجريبي ميداني يمكن أن يعطيه دفعاً تنظيرياً قوياً من ناحية ثانية؛
- *غياب الجانب التنظيري "للاقتصاد الإسلامي" بصفة عامة*: ذلك أن الأساس الشرعي الذي كان من الواجب أن يتوافر "للبنوك الإسلامية"، يضم كلاً من الأصول الشرعية والقواعد الفقهية والنظرية الاقتصادية. ولكن الواقع أثبت توافر النوعين الأولين وغياب النظرية الاقتصادية الشمولية، والنظرية المصرفية الإسلامية بصفة خاصة، من قِبل هذه البنوك...؛
- *صعوبات البحث*: تعقّد الحياة الاقتصادية بحيث لم يعد يكفي الباحث مجرد الإحاطة بالدراسات الفقهية فحسب؛ بل لا بدّ أن يكون بذات المستوى من الإحاطة بالدراسات الاقتصادية الفنية المستجدة والنظم الاقتصادية المعاصرة؛
- *الفجوة بين الفكر والتطبيق*: الإسهامات العلمية في الاقتصاد الإسلامي متعدِّدة ولكن نصيبها في التطبيق قليل؛ لأن معظم الجهد العلمي بقي مركَّزاً حول بحث "الأوضاع الاقتصادية المثلى" غير المتوافرة، فظلت الفجوة بين البحث النظري والتطبيقي تتزايد كلما تزايدت كمية البحث[31].

وتُعتبر موازاة التطبيق للبحث العلمي من الجوانب الإيجابية في ظاهرة البنوك الإسلامية؛ حيث إن الفكر المصرفي الإسلامي هو بعد التجربة يختلف عمّا قبلها، هو الاختلاف الذي نلحظه في أيّ فكر حين ننظر إليه من زاوية النظرية، وحين ننظر إليه من زاوية التجربة. فهو

بَعد التجربة أكثر نضجاً ووضوحاً وتبلوراً ووعياً. غير أن هذا المنحى الإيجابي حمل معه وجهاً سلبياً تمثَّل في حصر التحليل الاقتصادي في الجانب المصرفي رغم أن الباحثين الاقتصاديين يتفقون على أن النظام المصرفي لا يمثِّل كل المنظومة الاقتصادية، ولا يستطيع مهْما كانت أهميته أن يكون نموذجاً اقتصادياً كلياً[32].

والحقيقة أن الكتابات النقدية لواقع البنوك الإسلامية بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بصورة أكبر وأوضح من ذي قبل:

- كان موقف أول الرواد "أحمد النجار" في كتابه: "*حركة البنوك الإسلامية: حقائق الأصل وأوهام الصورة*"، يجسِّد المعاناة التي عايشها في محاولة إصلاح هذا الواقع؛
- نشرَ "جمال الدين عطية" كتابه: "*البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقويم والاجتهاد، النظرية والتطبيق*"؛ ولخّص مفارقات التطبيق عن نظرية البنوك الإسلامية في الجوانب التالية[33]:
  - من نماذج متنوعة إلى نموذج متكرر؛
  - من تنمية العالم الإسلامي إلى الأسواق العالمية؛
  - من المشاركة إلى المرابحة؛
  - من تطوير الحرفيين إلى تمويل الشركات القادرة على تقديم الضمانات؛
  - من أجهزة خادمة للنظام الاقتصادي الإسلامي إلى أجهزة خادمة للنظام الرأسمالي.
- نشرَ "يوسف كمال محمد" كتابه: "*المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج*"، ونبَّه فيه إلى "أن أسلوب الممارسة الحالية في مؤسسات المصرفية الإسلامية المعاصرة لا يعبِّر عن الفن المصرفي الإسلامي من قريب أو بعيد، فقد اتجه للأسف الشديد نحو سلبيات المصرفية الوضعية في التطبيق (...)؛ بحيث نستطيع القول دون تجاوز أن المصرفية الإسلامية المعاصرة قد أخذت من الإسلام الشكل، ومن المصرفية الوضعية المضمون، فأصبحت اسماً على غير مسمّى"[34]؛
- كما وردت الانتقادات هذه داخل البنوك الإسلامية نفسها، وعبَّر عن ذلك "صالح كامل" أحد أبرز العاملين في مجال البنوك الإسلامية في كلمته التي ألقاها بمناسبة حصوله على جائزة البنك الإسلامي للتنمية عام 1997، فقد ورد فيها: "والنتيجة التي وصلنا إليها.. أننا لم نتقدم في إبراز الخصائص الأساسية للعمل المصرفي والاستثماري الإسلامي والمعالم المتميزة له،

واكتفينا بتطهير أعمالنا من الرِّبا ولكن لم نتجاوز واقع وتأثيرات النظام المصرفي الربوي (...) وأعتقد جازماً أننا لو استمر حالنا في هذا الاتجاه فستفقد البنوك الإسلامية الأساس النظري والعملي لقيامها واستمرارها"[35].

- ولقد طُرحت خلال الفترة الماضية عدة تساؤلات بخصوص ما يلي[36]:
- منع البنوك الإسلامية نفسها من الاستفادة من النقد الذي يوجَّه إليها، خاصة من الأكاديميين والعلماء العرب والمسلمين!
- اعتبار الكثير من البنوك الإسلامية أن ما تُطبقه هو النظام المصرفي الإسلامي الكامل؛ علماً بأن الاجتهاد والتطوير العلمي مطلوب لتحقيق نظام عملي للصيرفة الإسلامية!
- اعتماد البنوك الإسلامية على الفقهاء دون العلماء والأكاديميين في حالات نادرة، وكأنها نظام ديني فحسب؛ وليس مجالاً للاجتهادات العلمية والتقنية!

خاتمـــة

لكي يكون لإسهامات الاقتصاد الإسلامي إضافات نوعية؛ فإننا سنركز في ختام هذه الورقة على الاقتراحات التي تشمل جوانب تتعلق **بالباحثين والمحكِّمين، والمؤسسات البحثية والتمويلية**؛ من أجل الارتقاء بخصائص البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي.

- العمل على ضمان مبدأ الأصالة العلمية، والالتزام بالمعايير المتعارف عليها في البحث العلمي؛ لإنتاج بحوث جادة من حيث الشكل والمضمون؛ بما يضمن مصداقية الكتابات في الاقتصاد الإسلامي؛
- ضرورة التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي في البحوث العلمية؛ بدلاً من التركيز على الدراسات والبحوث النظرية في مجال الاقتصاد الإسلامي على الرغم من أهميتها؛
- ضرورة تشجيع جهود الترجمة في الاقتصاد الإسلامي، وزيادة الدعم المادي الموجَّه لمشاريع تأليف الكتب والمراجع الدراسية، ومنح الجوائز التشجيعية للبحوث الاقتصادية الإسلامية المتميِّزة؛
- العمل على تبسيط مقرَّرات الاقتصاد الإسلامي للعامة والدارسين، ووضع مقرَّرات مساندة مستقلة، كفقه الاقتصاد الإسلامي وأخلاقيات الاقتصاد الإسلامي أو التربية الاقتصادية

الإسلامية.

- تنظيم لقاءات دورية من قِبل المؤسسات البحثية والهيئات ذات العلاقة، لمناقشة المشكلات التي تعوق تقدُّم بحوث الاقتصاد الإسلامي؛ باعتبار أن وضع خطة إستراتيجية مستقبلية للبحث في الاقتصاد الإسلامي عملية تعاونية ترتكز على الجهد الجماعي المنظَّم غير العشوائي؛
- التأكيد على دور الإشراف الجيد والفعال على مستوى البحوث الاقتصادية الإسلامية الذي يلتزم بالصرامة العلمية، فلا تهاون في الإشراف ولا اختصار لمدته، ولا قبول لرسالة من باحث لم ترق إلى المستوى الملائم للدرجة العلمية؛
- تمتين العلاقة بين المؤسسات العلمية والبحثية والمؤسسات المصرفية والتمويلية؛ بما يسمح بتكوين جيل جديد من الباحثين المتميِّزين في الاقتصاد الإسلامي؛ فالتطور الحالي للبنوك الإسلامية يقوده المصرفيون وأرباب البنوك وليست لهم علاقة بالأكاديميين، والعلماء من ورثة فكر المؤسسين للمصرفية الإسلامية!

الهوامش

[1] راجع: حمزة الجمعي الدموهي، ***الاقتصاد في الإسلام***، ج1، دار الأنصار، ط1، 1979، ص: 24؛ بول ساموليسون، ***علم الاقتصاد***، ج1، ص: 412؛ محمد علي الليثي ونعمة الله نجيب إبراهيم، ***مقدمة في التحليل الاقتصادي***، دار الجامعات المصرية، 1978، ص: 11؛ محمد حامد دويدار ومجدي محمود شهاب، ***الاقتصاد السياسي***، الدار الجامعية، بيروت، 1989، ص: 12؛ باقر الصدر، ***اقتصادنا***، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص: 6.

[2] راجع: محمد أنس الزرقا، "**تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج**"، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، جامعة الملك عبد العزيز، م2، 1990، ص: 32.

[3] راجع: شوقي احمد دنيا، ***النظرية الاقتصادية من منظور إسلامي***، مكتبة الخريجين، الرياض، ط1، 1984، ص: 41 وما بعدها.

[*] ليس معنى هذا أن يكون الباحث الاقتصادي متخصصاً ومتبحّراً في كل تلك العلوم (فإن كان متوسّعاً في معرفتها ففي ذلك فائدة كبرى)، فهذا لا طاقة لأيّ باحث به، وإنما تكفي معرفة الجوانب الأساسية المتعلقة بالمسألة المبحوثة وما يرتبط بها من أحكام إسلامية، ورحم الله حجة الإسلام الغزالي الذي بيّن بأنه ليس من الضروري أن يكون المجتهد محيطاً بدقائق أصول الفقه أو الحديث أو النحو، وإنما تكفي معرفته بالقضية التي يبحث فيها فحسب في هذه العلوم.

[4] طارق عبد الله، "**الاقتصاد الإسلامي بعد نصف قرن: ملاحظات في نقد المنهج**"، *مجلة الكلمة*، منتدى الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع24، 1999، ص: 109.

[5] عبد الرحمن يسري أحمد، "**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2000، ص: 12.

[6] أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، "**تحليل إحصائي لخصائص البحث في الاقتصاد الإسلامي**"، ج2، في *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1-2008/4/3؛ ص: 403.

[7] "**حوار عن الاقتصاد الإسلامي**" مع الباحث: نجاة الله صديقي، في الموقع الإلكتروني:
http://www.ahad-ahad.com/index.php?act=viewArt&artId=369&target=12

[8] مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز، "**تطور علم الاقتصاد الإسلامي ودور مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي فيه**"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1996، ص: 13.

[9] سامر مظهر قنطقجي، "**النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي**"، 2009، ص: 45، في الموقع الإلكتروني: www.kantakji.com

[10] راجع: كمال توفيق محمد الحطاب، "**منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية**"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م16، 2003، ص: 6-8؛ محمد شوقي الفنجري، ***الوجيز في الاقتصاد الإسلامي***، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1994، ص: 30-35؛ عبد الله بن مصلح الثمالي، "**الاقتصاد الإسلامي بين النقل والعقل**"، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع24، 1415هـ، ص: 34-35.

[11] عبد الرحمن يسري أحمد، "**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**"، مرجع سابق، ص: 41.

[12] راجع: أحمد سعيد بامخرمة ومحمد عمر باطويح، مرجع سابق، ص: 391-393.

[13] عبد الله بن مصلح الثمالي، مرجع سابق، ص: 29.

[14] مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، "**مقترح رؤية إستراتيجية لمستقبل البحث في الاقتصاد الإسلامي**"، ج1، في *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي*، مرجع سابق، ص: 54-55.

[15] محمد أنس الزرقا، مرجع سابق، ص: 34-35.

[16] عبد الرحمن يسري أحمد، "**تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي: 1976-2003**"، في *المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي*، 31 مايو-3 يونيو 2005، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، في الموقع الالكتروني: *http://www.uqu.edu.sa/icie*

[17] طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: 113.

[18] راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، "**تقويم مسيرة الاقتصاد الإسلامي: 1976-2003**"، مرجع سابق.

[19] راجع: عبد الرحمن يسري أحمد، ***قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص: 271-295؛ محمد عبد المنعم أبو زيد، ***المضاربة وتطبيقاتها العملية في المصارف الإسلامية***، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.

[20] محمد عمر شابرا، "**ما هو الاقتصاد الإسلامي**"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط2، 2000، ص: 64-65.

[21] بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، "**أزمة التطوير العلمي في الصيرفة الإسلامية**"، *مجلة أفكار جديدة*، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ع13، ديسمبر 2005، في الموقع الإلكتروني: *http://www.fikria.org*.

[22] عبد الرحمن يسري أحمد، "**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**"، مرجع سابق، ص: 43.

[23] زكي الميلاد، "**المصارف الإسلامية من منجزات الفكر الإسلامي المعاصر: مراجعة لتحوّل وتطور الأفكار الاقتصادية الإسلامية**"، *مجلة الكلمة*، منتدى

الكلمة للدراسات والأبحاث، بيروت، ع14، 1997، ص: 12.

[24] محمد رجاء غبجوقة، "**مدلول علم الاقتصاد بين الإسلام والاقتصاد الوضعي**"، *مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية*، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع18، مايو 1992، ص: 255.

[25] عبد العظيم إصلاحي، "**مصطلح المضاربة في سوق الأسهم** *Speculation*: **نقاش لغوي واصطلاحي**"، في *ندوة حوار الأربعاء*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2007/2/4.

[26] راجع: رفيق يونس المصري، "**مراجعة كتاب نظام حماية الودائع لدى المصارف الإسلامية**"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م16، ع1، 2003، ص: 82؛ عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، "**المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**"، *رسالة دكتوراه منشورة*، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ط1، 1998، ص: 257.

[27] راجع: موسى آدم عيسى، "**مراجعة علمية لكتابي: معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء ودليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية**"، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م7، 1995، ص: 77-86.

[28] عبد الرزاق وورقية، "**التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي**"، ج2، في *المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي: ثلاثون عاماً من البحث في الاقتصاد الإسلامي*، مرجع سابق، ص: 577.

[29] راجع: عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي، ***علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية***، جامعة الملك عبد العزيز، 1425 هـ، ص: 9-11.

[30] راجع: طارق عبد الله، مرجع سابق، ص: 118-121؛ عائشة الشرقاوي المالقي، "**البنوك الإسلامية: التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**"، *رسالة دكتوراه منشورة*، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000، ص: 629؛ 631؛ شوقي أحمد دنيا، "**بناء النظريات في الاقتصاد الإسلامي**"، *مجلة إسلامية المعرفة*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ع27، 2002/2001، ص: 95-110؛ محمد بن حسن بن سعد الزهراني، "**الأزمة المنهجية لفقه المعاملات المالية العصرية**"، *مجلة البحوث الفقهية المعاصرة*، الرياض، ع24، 1415هـ، ص: 150-163.

[31] عبد الرحمن يسري أحمد، "**الاقتصاد الإسلامي: بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق**"، مرجع سابق، ص: 17.

[32] زكي الميلاد، مرجع سابق، ص: 27.

[33] جمال الدين عطية، ***البنوك الإسلامية: بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق***، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ط1، 1407 هـ، سلسلة كتاب الأمة، رقم 13، ص: 174؛ ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص: 187.

[34] يوسف كمال محمد، ***المصرفية الإسلامية: الأزمة والمخرج***، دار النشر للجامعات، مصر، ط3، 1998، ص: 83.

[35] صالح كامل، "**تطور العمل المصرفي الإسلامي: مشاكل وآفاق**"، *المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب*، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1997، ص: 12-13.

[36] راجع: بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مرجع سابق؛ أحمد سفر، ***العمل المصرفي الإسلامي (أصوله وصيغه وتحدياته)***، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2004، ص: 201.